أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب – دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020 –

The sustainable development goals related to the planet - a study in the light of the United Nations Development Program 2030 and the annual report of the sustainable development goals for the year 2020-

ط.د. كنزة بلحسين[1]* د. عبد المجيد لخذاري[2]

1- جامعة عباس لغرورخنشلة، مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية،

BELHOCINE.KENZA@UNIV-KHENCHELA.DZ

2- جامعة عباس لغرورخنشلة، madjiddoc2@gmail.com

تاريخ الاستلام:2022/02/12 تاريخ القبول:2022/10/01

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب في ضوء برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال معرفة مقاصد كل هدف ومنجزاته حتى عام 2020 طبقا لتقارير الأمم المتحدة واحصائياتها.

ان الأمم المتحدة في صياغتها لأهداف التنمية المستدامة ضمن برنامجها الإنمائي 2030 توخت حماية الكوكب، وهو ما يتبلور من خلال الهدف السادس بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف الثاني عشر بشأن الإنتاج والإستهلاك المستدام، الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي والهدف الرابع عشر بشأن الحياة تحت الماء وأخيرا الهدف الخامس عشر المتعلق بالحياة في البر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة-الكوكب- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -البيئة.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the sustainable development goals related to the planet in the light of the United Nations Development Program by knowing the purposes and achievements of each goal until 2020 according to United Nations reports and statistics.

* المؤلف المرسل: ط.د. كنزة بلحسين

In formulating the sustainable development goals within its 2030 development program, the United Nations aimed to protect the planet, which is crystallized through the sixth goal on clean water and hygiene, the twelfth goal on sustainable production and consumption, the thirteenth goal related to climate action and the fourteenth goal on life under Water and finally the fifteenth goal related to life on land.

Keywords: Sustainable Development - Planet - United Nations Development Program - Environment.

مقدمة:

لقد برزت التنمية المستدامة بوصفها المبدأ التوجيهي للتنمية العالمية على المدى الطويل، وتعبر هذه الأخيرة حسب اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987 على تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

وفي اطار تعزيزها اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 بما يوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقد ذكرت هذه الأهداف السبعة عشر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى غروة هذه الخطة وحتى يمكن لها حماية الموارد الطبيعية والمناخ للأجيال الحالية والمقبلة، صممت الأمم المتحدة على حماية كوكب الأرض من التدهور بطرق عدة منها، إدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، وهو ما يترجم فعليا في تحقيق الهدف السادس بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف الثاني عشر بشأن الإنتاج والإستهلاك المستدام، الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي والهدف الرابع عشر بشأن الحياة تحت الماء وأخيرا الهدف الخامس عشر المتعلق بالحياة في البر.

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الكوكب في ضوء برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال معرفة واقع كل هدف ومنجزاته حتى عام 2020 طبقا لتقارير الأمم المتحدة وإحصاءاتها، كما ترمي الى معرفة مدى التقدم المحرز في هذه الأهداف في المنطقة العربية.

وتبعا لذلك نطرح إشكالية مفادها: هل حققت أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاصدها على ضوء منجزاتها لسنة 2020؟، نحاول الإجابة عليها بتقسيم الموضوع كما يلي:

1- اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الكوكب.

2- التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الكوكب – الدول العربية نموذجا-

1- اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الكوكب.

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية بأبعادها الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي هذا الصدد يتم التركيز على اهداف التنمية المتعلقة بحماية الكوكب وعناصره الطبيعية.

1-1 الهدف السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية": يعبر الهدف السادس من الخطة الإنمائية للأمم المتحدة 2030 على الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهذه الأخيرة حسب اللجنة الإستشارية للشراكة العالمية تعبر عن عملية تتيح التنمية المستدامة للموارد المائية البرية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الايكولوجية الحيوية (صويلح، مارس 2014، صفحة 57، 58).

وبذلك مجموعة من الإجراءات لاستخدام المياه والتحكم فيها من اجل المنفعة العامة بالربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، المبنية على

تقييم شامل للإمكانيات المائية وتقييم الاحتياجات المائية وإيجاد التوازن المائي بينهما وإجراء التخطيط المناسب للمحافظة على كمية ونوعية المياه وربطها بكل بعد من الأبعاد السابقة. (الحليم، جوان 2017، صفحة 69)

1-1-1 و اقع المياه النظيفة والنظافة الصحية في العالم حسب تقارير الأمم المتحدة بشأن برنامج التنمية المستدامة لسنة 2030 (الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، 2021):

– تفتقر ربع مرافق الرعاية الصحية (1 من كل 4 مرافق) إلى خدمات المياه الأساسية.

– يفتقر 3 من كل 10 أفراد إلى خدمات مياه الشرب المأمونة، فيما يفتقر 6 من كل 10 أشخاص إلى مرافق الصرف الصحي المدارة بأمان.

– لم يزل ما لا يقل عن 892 مليون شخص يمارسون التبرز في العراء.

– تتحمل النساء والفتيات مسؤولية جمع المياه في 80 % من الأسر التي لا تصل المياه إلى منازلها.

– ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة من 76 % إلى 90 % بين عامي 1990 و2015.

– تؤثر ندرة المياه على أكثر من 40 % من سكان العالم، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة. ويعيش ما يقرب من ملياري فرد حالياً في أحواض الأنهار التي يتجاوز معدل استنفاذ مياهها معدل إحلالها.

– يفقتر ما يزيد على ملياري فرد إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.

– يُصرف أكثر من 80 % من المياه العادمة الناتجة عن الأنشطة البشرية في الأنهار أو البحر دون أي إزالة لتلوثها.

– تمثل الوفيات الناجمة عن الفيضانات وغيرها من الكوارث المرتبطة بالمياه نسبة 70 % من جميع الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية (التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة، صفحة 36،37).

2-1-1 تحديات تحقيق الهدف السادس على ضوء التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020:

– **يُظهر الإطار العالمي لإدارة الموارد المائية سجلاً ضعيفًا في التنفيذ:** اذ من غير المحتمل أن تحقق هذه البلدان الهدف المتمثل في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام 2030، اذ أنه في عام 2018 كان متوسط الدرجة العالمية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه 49 من أصل 100، فمن بين 172 دولة قدمت تقارير في عام 2018 ذكر 60 في المائة منها مستويات منخفضة للغاية أو منخفضة أو متوسطة منخفضة من التنفيذ.

– **التمويل المتاح لمقاصد الهدف 6 غير كافٍ لتلبية احتياجات البلدان:** حيث انخفضت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة 9 في المائة في 2018 مقارنة بالعام السابق، مقارنة بزيادة قدرها 38 في المائة من 2016 إلى 2017، واستمرت الالتزامات تجاه المياه والصرف الصحي في الزيادة، ولكن بنسبة 3 في المائة في الفترة من 2017 إلى 2018 مقارنة بنسبة 19 في المائة في العام السابق. أظهرت البيانات من 20 دولة ومنطقة نامية فجوة في التمويل بنسبة 61 في المائة بين الاحتياجات المحددة لتحقيق الأهداف الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة والتمويل المتاح. وتظل زيادة التزامات الجهات المانحة لقطاع المياه أمرًا بالغ الأهمية في الحفاظ على التقدم نحو الهدف السادس.

وعلى الجانب الأكثر إشراقًا زادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة 6 في المائة منذ عام 2017، لتصل إلى 9.4 مليار دولار في عام 2018 على

الرغم من الانخفاض العام بنسبة 1.9 في المائة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع القطاعات، وزادت المدفوعات لقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 9 في المائة، بما في ذلك زيادة قدرها 346 مليون دولار لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لشبكات مياه الشرب الكبيرة وسياسات قطاع المياه والتنظيم الإداري.

– **يؤدي نقص المياه العذبة في أفقر البلدان إلى زيادة تعرضها لتغير المناخ وندرة المياه**: اذ أن توفر النظم الإيكولوجية للمياه العذبة مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية يجلب منافع مثل النقل والتنقية الطبيعية والري والحماية من الفيضانات وموائل للتنوع البيولوجي، ومع ذلك فإن النمو السكاني والتكثيف الزراعي والتوسع الحضري والإنتاج الصناعي تؤدي إلى تدهور أجسام المياه العذبة في جميع أنحاء العالم، مما يهدد النظم الإيكولوجية وسبل عيش الناس في كل مكان.

2-1 **الهدف الثالث عشر" العمل المناخي":** لما كانت الأهداف التنموية العامة للمجتمع البشري بما تحتويه من طموحات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتعاون دولي قد تم بلورتها من قبل هيئات الأمم المتحدة في صورة سبعة عشر هدف عام للتنمية المستدامة عالميا بدأ العمل على تنفيذها من عام 2015 وحتى نهاية عام 2030 متضمنة العمل المناخي كأحد هذه الأهداف (حسن، 2021، صفحة 07).

يعتبر التغير المناخي تحدي عظيم يواجه البشرية، وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بداية القرن19 أين تمكن علماء وباحثين في مجال علم المناخ والأرض من التأكيد على أن مناخ الأرض في تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، وهذاعائد لعدة أسباب طبيعية وبشرية، ومنذ ذلك الوقت قدمت عدة تعاريف له، منها اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ وفي فقرتها الأولى تعرف التغيرات المناخية على أنها: " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي

والذي يلاحظ، بالإضـــافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة" (قالقيل، ديسمبر 2018، صفحة 03).

1-2-1 و اقع التغير المناخي في العالم حســـب تقارير الأمم المتحدة بشـــأن برنامج التنمية المســتدامة لســنة 2030: ليس هناك بلد في العالم لا يعاني بشـكل مباشـر من الآثار الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ، وقد أثبت الواقع ما يلي (التقرير الســنوي لأهداف التنمية المستدامة، صفحة 50):

– تســتمر أزمة المناخ بلا هوادة حيث يتخلى المجتمع العالمي عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس مســارها، اذ كان عام 2019 هو ثاني أكثر الأعوام دفئًا على الإطلاق ونهاية العقد الأكثر دفئًا (2010-2019)، حيث جلبت معه حرائق الغابات الهائلة والأعاصــير والجفاف والفيضــانات والكوارث المناخية الأخرى عبر القارات. درجات الحرارة العالمية في طريقها للارتفاع بما يصــل إلى 3.2 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية - أو حتى 2 درجة مئوية - الحد الأقصى المنصوص عليه في اتفاقية باريس.

– لا تزال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ارتفاع، فهي اليوم أعلى بنسـبة 50 في المائة من مستوياتها في عام 1990.

– يسـبب الاحترار العالمي تغييرات طويلة الأمد في نظامنا المناخي، مما يهدد بعواقب لا رجعة فيها إذا لم نتخذ اليوم ما يلزم من إجراءات التخفيف والتكيف.

– يبلغ متوسط الخسائر السنوية الناجمة عن الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير المدارية والفيضـانات مئات المليارات من الدولارات، وهو ما يتطلب اسـتثمارات قدرها 6 مليارات دولار سنويا في مجال إدارة مخاطر الكوارث وحده.

– تشـهد المنطقة العربية ارتفاعا في درجات الحرارة أسـرع من المتوسـط العالمي، حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة فيها لتصـل إلى 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن.

– أصبحت موجات الجفاف أكثر تواترا وشدة، مما يهدد بانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2080.

– يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض المياه المتجددة في المنطقة بنسـبة 20 في المائة بحلول عام 2030. ويشـكل النزوح القسـري الناجم عن المناخ تهديدا خاصـا، إذ يعيش حوالي 9٪ من سكان المنطقة العربية في مناطق ساحلية ستكون أدنى من مستوى سـطح البحر بحوالي خمسـة أمتار، واليوم طورت جميع البلدان العربية خططا وطنية بموجب اتفاق باريس لتوسـيع نطاق اسـتثماراتها في تعزيز قدراتها على التكيف مع تغير المناخ.

2-2-1 تحديات و آفاق تحقيق الهدف الثالث عشـر على ضـوء التقرير السـنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020 (التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة، صفحة 50، 51):

– لقد زاد تمويل العمل المناخي بشكل كبير، لكن الاستثمار في الوقود الأحفوري لا يزال يفوقه: اذ شـهدت التدفقات المالية العالمية المتعلقة بالمناخ ارتفاعًا بنسـبة 17 في المائة من 2013-2014 إلى 2015-2016 ، من 584 مليار دولار إلى 681 مليار دولار، وترجع طفرة النمو إلى حد كبير إلى المستويات العالية من الاستثمار الخاص الجديد في الطاقة المتجددة ، والتي تمثل أكبر شـريحة في إجمالي التدفقات المرتبطة بالمناخ، ومع ذلك اسـتمرت الاسـتثمارات في الأنشـطة المتعلقة بالوقود الأحفوري في تجاوز تلك المتعلقة بقطاع الطاقة ، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 781 مليار دولار في عام 2016.

– **بدأت معظم البلدان النامية في صياغة خطط لتعزيز المرونة والتكيف مع تغير المناخ:** تساعد خطط التكيف الوطنية (NAPs) البلدان على تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف بموجب اتفاقية باريس - أي تعزيز القدرة على التكيف وتقوية المرونة وتقليل التعرض لتغير المناخ. في عام 2019، اضطلع ما لا يقل عن 120 دولة من أصل 153 دولة نامية بأنشطة لصياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية، بزيادة 29 دولة عن العام السابق. أكمل ثمانية عشر بلداً، بما في ذلك خمسة من أقل البلدان نمواً وأربع دول جزرية صغيرة نامية، برامج عملها الوطنية وقدمتها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في حين أن العديد من البلدان الأخرى في مراحل مختلفة من العملية.

– **يتم توفير التمويل لصياغة برامج العمل الوطنية من قبل الصندوق الأخضر للمناخ:** فمن خلال برنامج دعم الجاهزية والتحضير وصندوق أقل البلدان نموا، اعتبارًا من ديسمبر 2019 قدمت 81 دولة 83 اقتراحًا بإجمالي 203.8 مليون دولار في الدعم المطلوب من الصندوق الأخضر للمناخ، وكان من بين هذه البلدان 29 (35 في المائة) من أقل البلدان نمواً، وتمت الموافقة على ما مجموعه 40 اقتراحا ، 14 منها (35 في المائة) من أقل البلدان نموا، كما تمت الموافقة على تسعة مقترحات مشاريع في إطار صندوق أقل البلدان نمواً لدعم صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

– **ان العالم بعيد عن المسار الصحيح لتحقيق هدف اتفاقية باريس مما يشير إلى حدوث تغييرات كارثية في المستقبل للتخفيف من خطر تغير المناخ الجامح:** تدعو اتفاقية باريس إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، وهذا يتطلب بلوغ الانبعاثات العالمية ذروتها في أقرب وقت ممكن ، مع انخفاض سريع بنسبة 45 في المائة عن مستويات عام 2010 بحلول عام 2030 ، والاستمرار في الانخفاض بشكل

حاد لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، لكن العالم بعيد عن المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف على المستوى الحالي للمساهمات المحددة وطنيا، اذ انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة العالمية من البلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 6.5 في المائة خلال الفترة 2000-2018، وفي الوقت نفسه ارتفعت انبعاثات البلدان النامية بنسبة 43.2 في المائة من عام 2000 إلى عام 2013. ويُعزى الارتفاع إلى حد كبير إلى زيادة التصنيع وتعزيز الناتج الاقتصادي المقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

لكن في الجانب المضيء اعتبارًا من 31 مارس 2020 ، صادق 189 طرفًا على اتفاق باريس، وأبلغ 186 طرفًا (185 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) مساهماتهم الأولى المحددة وطنياً في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقدمت ثلاثة أطراف مساهماتهم الثانية المحددة وطنيا، بالإضافة إلى ذلك قدمت الأطراف 17 إستراتيجية طويلة الأجل و18 خطة تكيف وطنية بلاغين للتكيف، فبحلول عام 2020 من المتوقع أن تقوم الأطراف بتحديث المساهمات المحددة وطنيا الحالية أو الإبلاغ عن مساهمات جديدة، بهدف زيادة طموح العمل المناخي المقترح بشكل كبير.

3-1 الهدف الرابع عشر" الحياة تحت المـــاء- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة- ": تمثل إدارة المحيطات كمورد عالمي جوهري سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام، إذ تعتمد الحياة على المحيطات، فهي تشكل أكبر نظام بيئي على كوكب الأرض، اذ تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض وتوفر الغذاء وسبل العيش لملايين من الناس، وتنتج المحيطات حوالي نصف الأكسجين الذي نتنفسه، وتعمل كمنظم مناخي، وتمتص الحرارة من الغلاف الجوي، وأكثر من ربع ما يصنعه الانسان من ثاني أكسيد الكربون الذي له تأثير على البيئة البحرية (المقدادي، 2016، صفحة 114).

1-3-1 واقع الهدف الرابع عشر من اهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2030: (الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، 2021)

– نشهد اليوم استغلالا مفرطا لحوالي ثلث (30 في المائة) الأرصدة السمكية في العالم، ينحدر بها إلى ما دون المستوى الذي يمكن أن تحافظ فيه على انتاج مستدام.

– تستوعب المحيطات حوالي 30 في المائة من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، ونشهد زيادة بنسبة 26 في المائة في حمضية المحيطات فوق ما كانت عليه منذ بداية الثورة الصناعية.

– يصل التلوث البحري الذي تأتي الأغلبية الساحقة منه من مصادر برية إلى مستويات تبعث على الانزعاج، حيث يحتوي كل كيلومتر مربع من المحيطات اليوم حوالي 13 000 قطعة من النفايات البلاستيكية في المتوسط.

– المنطقة العربية محاطة بالمحيطين الأطلسي والهندي، بالإضافة إلى بحر العرب والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وتقع الموارد البحرية موقع القلب في التنمية الساحلية عبر المنطقة، بما لها من تأثير مباشر على مجتمعات الصيد وقطاعات حيوية أخرى مثل السياحة والطاقة والشحن، وقد ارتفع متوسط المعدلات السنوية لمصيد الأسماك في المنطقة بنسبة تزيد عن 180 في المائة بحلول عام 2013 مقارنة بعام 1990، مما أثر على النظم الإيكولوجية، في حين تتزايد عمليات صرف المخلفات من الزراعة والمدن وقطاع النقل البحري في البحار بشكل مطرد، كما تواجه النظم الإيكولوجية البحرية مخاطر جديدة وتنشأ من زيادة الاستثمارات في تنمية حقول النفط والغاز البحرية في جميع أنحاء المنطقة.

2-3-1 تحديات و آفاق تحقيق الهدف الرابع عشر على ضوء التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020 (التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة، صفحة 52، 53):

– **استمرار تحمض المحيطات يهدد البيئة البحرية وخدمات النظام البيئي:** المحيط هو أكبر بالوعة للكربون على كوكب الأرض، حيث يمتص حوالي 23 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية الناتجة عن النشاط البشري ويساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ، ومع ذلك تسبب ثاني أكسيد الكربون الممتص في زيادة حمضية مياه البحر، ويشكل تحمض المحيطات خطرًا على الشعاب المرجانية والأنواع الرئيسية الأخرى التي تشكل أساس السلسلة الغذائية البحرية ، وله آثار سلبية على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية ، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحماية السواحل، والنقل والسياحة، مما يؤثر على نصف الحياة البحرية بأكملها.

– **عمل البلدان على الحد من الصيد غير القانوني من خلال اتفاقية دولية ملزمة، ولكن يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة:** يهدد الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمصايد الأسماك العالمية؛ كما أنه يعيق قدرة البلدان على إدارة مصايد الأسماك بشكل فعال، وعلى هذا الأساس فإن اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة أمر أساسي للحد من هذه الممارسة المدمرة.

ومن الجانب المضيء، فإنه اعتبارًا من 14 فبراير 2020 ارتفع عدد الأطراف في اتفاقية تدابير دولة الميناء - أول اتفاقية دولية ملزمة تستهدف على وجه التحديد هذا النوع من الصيد - إلى 66 (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) بعدما كان 58 في العام السابق بناءً على التقارير الخاصة بها ، كما أحرزت البلدان تقدمًا جيدًا بشكل عام في تنفيذ التدابير الموصى بها لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وفي عام 2020 سجل ما يقرب من 75 في المائة درجات عالية في درجة تنفيذها للصكوك الدولية ذات الصلة مقارنة بـ 70 في المائة في عام 2018، ولكن على الرغم من إحراز تقدم مثير للإعجاب، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات العالمية المتضافرة لضمان عدم قانونية وغير المبلغ عنها وغير المنظمة لم يعد الصيد يمثل تهديدًا لاستدامة مصايد الأسماك في جميع أنحاء العالم.

– **تعد مصايد الأسماك المستدامة أمرًا حيويًا لسبل عيش المجتمعات في البلدان الأكثر حرمانًا:** تعد إدارة الأرصدة السمكية على نحو مستدام أمرًا بالغ الأهمية لتسخير فوائد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية ولتحقيق النمو الاقتصادي، في السنوات الأخيرة كانت مساهمة مصايد الأسماك المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراوح حول 0.1 في المائة سنويًا، مما يعكس التفاعل بين اتجاهين متعارضين: القيمة المضافة المتزايدة باستمرار لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ، والانخفاض المستمر في استدامة المخزونات السمكية العالمية.

4-1 الهدف الخامس عشر" الحياة في البر- حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي- ": ان إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ يشكلان تحديين أساسيين أمام التنمية المستدامة، وهو ما ينبأ عن تسارع فقدان التنوع البيولوجي العالمي (تقرير التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، 2014، صفحة 84)، مما يدفعنا نحو تغيرات غير معروفة ولارجعة فيها في النظم الايكولوجية للأرض (براي، 2021-2020، صفحة 119).

1-4-1 واقع الهدف الخامس عشر من اهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2030 (الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، 2021):

نشهد اليوم تدهورا غير مسبوق في الأراضي، إذ يتم فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل يتراوح بين 30 و35 ضعف المعدل التاريخي، كما أن الجفاف والتصحر آخذان في الازدياد كل عام، بما ينتجعنه خسارة 12 مليون هكتار تؤثر بشكل كبير على المجتمعات الفقيرة على الصعيد العالمي.

ومن بين 8300 سلالة حيوانية معروفة، انقرضت بالفعل 8 في المائة منها بينما تواجه 22 في المائة منها كذلك خطر الانقراض، ويتكون نحو 80 في المائة من المنطقة العربية من نظم إيكولوجية للأراضي الجافة، ولا سيما الهشة مع المخاطر المتقاربة الناجمة عن تغير المناخ. وتصل أعداد الأنواع الحيوية المهددة في المنطقة إلى أكثر من 1000، تتعرض أغلبيتها لخطر الانقراض، 24 في المائة منها من الأسماك و22 في المائة من الطيور و20 في المائة من الثدييات.

2-4-1 تحديات و آفاق تحقيق الخامس عشر على ضوء التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020 (التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة، صفحة 54،55): تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام 2020، كما أن وقف إزالة الغابات أمر حيوي للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية كلها.

– **تهدد جرائم الحياة البرية كل من الأنواع الحيوانية وصحة الإنسان**: بما في ذلك من خلال الأمراض الفتاكة الجديدة فخمسة وسبعون في المائة من الأمراض المعدية الناشئة، مثل إنفلونزا الطيور والإيبولا، هي أمراض حيوانية المصدر وتنتقل من

الحياة البرية إلى البشـــر، اذ يحدث الانتقال من خلال الاتصـــال البشـــري بالحيوانات البرية المصـــابة ويميل إلى الحدوث عندما تتعدى المجموعات الســـكانية على الموائل الطبيعية وتنخرط في أنشطة تعطل النظم البيئية مثل الاتجار بالحياة البرية.

– **يؤثر تدهور الأراضـي على مليارات البشـر، ويدفع الأنواع إلى الانقراض ويزيد من حدة تغير المناخ على الصعيد العالمي**: تدهورت خمس مساحة اليابسة على الأرض (أكثر من ملياري هكتار)، وهي مســاحة تقارب حجم الهند والاتحاد الروســي مجتمعين، اذ يقوض تدهور الأراضــي رفاهية حوالي 3.2 مليار شــخص ، مما يؤدي إلى انقراض الأنواع وتكثيف تغير المناخ، فمن عام 2000 إلى عام 2015 أشـــارت الاتجاهات العالمية في الغطاء الأرضي إلى خسارة صافية في الطبقات الطبيعية وشبه الطبيعية من الأرض ونتجت هذه الخســـائر عن عوامل مباشـــرة وغير مباشـــرة، بما في ذلك إزالة الغابات والممارســات الزراعية غير المســتدامة والتحضــر، وكذلك حيازة الأراضــي والفقر، ويعد تغيير اســتخدام الأراضــي هو محرك رئيســي لتدهور الأراضــي وأحد مســارات الانتقال الأولية للأمراض المعدية الناشئة.

وفي الجانب المضــيء بحلول أوائل عام 2020، التزم 123 بلداً بتحديد أهداف طوعية لتحقيق "تحييد تدهور الأراضــي"، وهو هدف عالمي تم اعتماده في خطة عام 2030 وأيدت 60 دولة هذه الأهداف رســمياً، حيث أن عكس الاتجاه الحالي في تدهور الأراضــي لن يؤدي فقط إلى تحســين التنوع البيولوجي ورفاهية المليارات من الناس، بل ســيســاهم بشــكل إيجابي في أزمة المناخ من خلال الاســتعادة والحفظ وغير ذلك من إجراءات إدارة الأراضي.

– **يقصـر العالم في تحقيق أهداف عام 2020 لوقف فقدان التنوع البيولوجي، على الرغم من بعض التقدم** : حيث أن خمســة أهداف مرتبطة بالتنوع البيولوجي في إطار الهدف 15 ســتنضــج في عام 2020 بناءً على التقدم الحالي غير المرجح أن يتم الوفاء

بمعظمها بحلول الموعد النهائي، ففي المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام 2019 التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "... بالحفاظ على تكامل خطة عام 2030 ، بما في ذلك من خلال ضمان العمل الطموح والمستمر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع جدول زمني لعام 2020"، الا أنه لا تزال الخسائر في الغابات مرتفعة ، على الرغم من الجهود المتزايدة لإدارتها على نحو مستدام، يخضع أقل من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للحماية ، بينما تباطأ التقدم إلى حد كبير..

– **ثلث البلدان فقط على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي الوطنية:** إدراكًا لأهمية التنوع البيولوجي في دعم الاقتصادات وإنتاج الغذاء وصحة الإنسان، قامت العديد من خطط التنمية الوطنية والمحلية وأنظمة المحاسبة وإعداد التقارير الوطنية بدمج القيم التي تعكسها المعاهدات الدولية والخطط الاستراتيجية بشأن التنوع البيولوجي

اعتبارًا من يناير 2020، قدم 129 طرفًا (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) تقاريرهم الوطنية السادسة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وقام 113 طرفًا بتقييم التقدم المحرز نحو الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي تتبع لتحقيق أو تجاوز أهدافها الوطنية فـ50 في المائة أحرزوا تقدماً، لكن ذلك ليس كافياً للوفاء بالأهداف بحلول عام 2020؛ وذكر 7 في المائة أنهم لا يحرزون أي تقدم أو يبتعدون عن أهدافهم.

2- التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الكوكب – الدول العربية نموذجا-:

انضمت الدول العربية إلى المجتمع العالمي في الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بكل ما تختزنه من طموح وما تنطوي عليه من أبعاد، ومنذ عام 2015

تكاثفت الجهود لاحتضـــان خطة عام 2030 وأهداف التنمية المســـتدامة خاصـــة تلك المتعلقة بحماية الكوكب.

2-1 قياس الهدف السادس في المنطقة العربية وفقا لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة: تواجه المنطقة العربية تحديا كبيرا بخصوص ندرة المياه خاصة في ظل التداخل عبر الحدود والصراعات وتغير المناخ والنمو السكاني والتوسع العمراني، إذ تحتل المنطقة العربية في صـــدارة مناطق العالم من حيث ندرة المياه العذبة، فمن أصـــل 22 بلدا عربيا يصـــنف 18 بلدا دون العتبة الســـنوية لندرة موارد المياه العذبة المتجددة، أي دون 1.000 متر مكعب للفرد سنويا.

في مقابل ذلك حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي قفزات هائلة في معالجة ندرة المياه من خلال التركيز على موارد المياه غير التقليدية بتدابير كالتحلية ومعالجة المياه العادمة، وتنتج هذه البلدان حوالي 60 في المائة من المياه المحلاة في العالم، بالرغم من أنها تصـــنف من حيث ندرة المياه (تقرير مؤشـــر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، 2022).

2-2 قياس الهدف الثالث عشـر في المنطقة العربية وفقا لإطار المؤشـــرات العالمية لأهداف التنمية المســـتدامة: تطال المنطقة العربية من جراء تغير المناخ آثار بالغة، بفعل ارتفاع درجات الحرارة، فتعرض أعدادا كبيرة من الســـكان لمخاطر ندرة المياه والجفـاف، يؤدي الى تزايـد الكوارث والظواهر المنـاخيـة ممـا يلحق اضـــرارا وخيمـة بـالاقتصـــاد، في حين يســـتثمر العديد من البلدان في التكيف مع تغير المناخ وتنويع الاقتصادات واعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر التغيرات المناخية.

يشـكل التكيف مع تغيرات المناخ أولوية في المنطقة، لكن التدفقات المالية الثنائية من البلدان المتقدمة لأغراض الحد من آثار تغير المناخ تجاوزت التدفقات لأغراض التكيف بخمس مرات في عام 2016، ولم تستفد سوى 5 من أصل 22 دولة عربية من

الصـــندوق الأخضـــر للمناخ، وهو صـــندوق متعدد الأطراف يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشـــأن تغير المناخ بســـبل منها اتفاق باريس (تقرير مؤشـــر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، 2022).

على الرغم من الفوارق بين البلدان العربية في مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومســـاهمتها المنخفضـــة نســـبيا من الانبعاثات على مســـتوى العالم، تتحمل المنطقة اعباء ثقيلة من جراء تغير المناخ، ومن العوامل التي تزيد من وطأة هذا الأعباء ما تشهده المنطقة من ندرة المياه وجفاف وفيضانات وعواصف رملية وترابية.

3-2 **قياس الهدف الرابع عشـرفي المنطقة العربية وفقا لإطار المؤشـــرات العالمية لأهداف التنمية المســـتدامة: تتعرض** المنطقة العربية المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوث البحري، جراء أنشـــطة التنمية البحرية والســـاحلية، وتصـــل نســـبة متزايدة من المناطق البحرية الى مســـتويات غير مســـتدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصـــيد المفرط وغير القانوني، وتهدد هذه التغيرات صحة أجيال اليوم والمستقبل ورفاههم وازدهارهم في جميع أنحاء المنطقة.

حققت المنطقة العربية تقدما في انشـاء مناطق بحرية محمية، ففي عام 2017 بلغ متوســـط نســـبة مناطق التنوع البيولوجي البحري التي تغطيها المناطق المحمية 27.63 في المائة، ومع ذلك تقل هذه النسـبة عن المتوسـط العالمي البالغ 44 في المائة، ومتوسـطات معظم المناطق الأخرى (تقرير مؤشـــر ولوحات متابعة اهداف التنمية المســـتدامة في المنطقة العربية ، 2022).

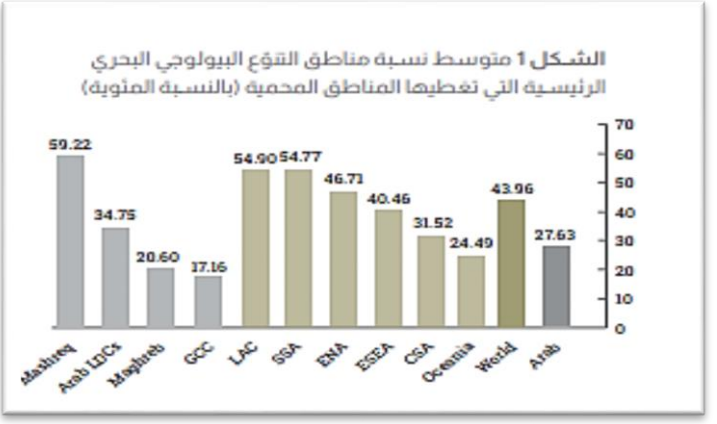

الشكل 1 متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)

4-2 قياس الهدف الخامس عشر في المنطقة العربية وفقا لإطار المؤشـــرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة : يتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة العربية في حين يزداد التصـحر، فتدهور الأراضـي والنظم الايكولوجية بما في ذلك الغابات، عوامل لها تأثير سلبي على ادارة البيئة الطبيعية على نحو مستدام، اذ تراجعت مساحة الغابات كنسبة من مجموع مســاحة اليابســة بمقدار 25 في المائة في المنطقة منذ عام 1990 وذلك بـالـدرجـة الأولى جراء تراجعهـا الكبير في عـدد من البلـدان الأقـل نموا كجزر القمر والســودان والصــومال، ما يؤدي الى بطء التقدم المحرز في الادارة المســتدامة للنظم الايكولوجية مقارنة بالمتوسـطات العالمية (تقرير مؤشـر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، 2022).

الخاتمة:

ختاما لما تقدم ومن خلال دراسة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، نصل الى ثلة من النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

– إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

– ان الأمم المتحدة في صياغتها لأهداف التنمية المستدامة ضمن برنامجها الإنمائي 2030 توخت حماية الكوكب، وهو ما يتبلور من خلال الهدف السادس بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف الثاني عشر بشأن الإنتاج والإستهلاك المستدام، الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي والهدف الرابع عشر بشأن الحياة تحت الماء وأخيرا الهدف الخامس عشر المتعلق بالحياة في البر.

– ان الإدارة المتكاملة لموارد المياه موضوع الهدف السادس هي إطار عالمي يغطي السياسات والمؤسسات وأدوات الإدارة والتمويل للإدارة الشاملة والتعاونية لموارد المياه.

– اقترحت الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الهدف الثالث عشر بشأن العمل المناخي ستة إجراءات إيجابية للمناخ يمكن للحكومات اتخاذها بمجرد البدء في إعادة بناء اقتصاداتها ومجتمعاتها تتمثل في التحول المراعي للبيئة، اذ يجب أن تسرّع الاستثمارات عمليات إزالة الكربون من جميع جوانب اقتصادنا.

– الوظائف المراعية للبيئة والنمو المستدام والشامل، أيضاالاقتصاد المراعي للبيئة، أيضا الاستثمار في الحلول المستدامة ومواجهة جميع المخاطر المناخية، وذلك في إطار التعاون – لا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده-.

– هناك أعمال قيد التنفيذ تخص الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بعد عام 2020 الجديد والطموح.

2- التوصيات:

– ضرورة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

– من أجل معالجة حالة الطوارئ المناخية، يجب أن تدفع خطط الإنعاش الموضوعة لما بعد الجائحة تحولات منهجية طويلة الأجل قادرة على تغيير مسار مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

– ضرورة تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه وإزالة ملوحتها وكفاءة استخدامها ومعالجة المياه العادمة وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

المراجع والمصادر:

1.تقرير مؤشر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لسنة 2022.

2.كاظم المقدادي (2016) ، حماية البيئة البحرية، مركز الكاتب الأكاديمي، دون ذكر الطبعة، عمان.

3.خالد السيد حسن (2021) ، التغيرات المناخية وأهداف التنمية المستدامة، جزيرة الورود، الطبعة الأولى، القاهرة.

4.نور الدين براي (2021) ، فاعلية الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

5.ليليا بن صويلح (2014) ، الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد 14.

6.شفيعة حداد، نور الدين قالقيل (2018) ، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي (جامعة الحاج لخضر باتنة)،العدد 15.

7.الحمزة عبد الحليم (2017) ، صندوق أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمنهج حديث لإدارة الموارد المائية في ظل استدامة التنمية، مجلة الأبحاث والدراسات(جامعة زيان عاشور الجلفة)، العدد 27.

8.الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، برنامج التنمية المستدامة لسنة 2030، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط التالي: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar /

موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html